النقيب المراد يوضح تفاصيل الاتفاق فيما بين نقابة المحامين وشركة ميدغلف حول عقد التأمين لعام 2022/2021

بعد الموافقة النهائية لشركة ميدغلف للتأمين على دفتر الشروط المُقدم من نقابة المحامين في طرابلس، وتوقيع عقد التأمين فيما بين نقابة المحامين في طرابلس وشركة ميدغلف بتاريخ 2021/3/24، صدر عن نقيب المحامين في طرابلس والشمال محمد المراد البيان التوضيحي الآتي:"

أولاً: لقد عمد النقيب ومجلس النقابة منذ شهر كاون اول من العام 2020، الى عقد لقاءاءاتٍ تشاورية، بدايةً مع السادة النقباء السابقين ومع استشاريين، ثم توالت اجتماعات لجنة التأمين في النقابة على مدى شهرين ونصف الشهر، لدراسة عقد التأمين الصحي الاستشفائي مجدداً، وجميع الاحتمالات المرتقبة نتيجة الانهيار المالي والاقتصادي والوضع المأزوم لشركات التأمين.

ثانياً: وأمام مشهد تدهور قيمة النقد الوطني بشكلٍ سريع، فقد تسارعت الخطى من اجل الحفاظ على المكتسب الأهم للمحامين وعائلاتهم،وهو التأمين الصحي الاستشفائي، لا سيّما في ظل الظروف الصحية الخطرة، والواقع المأزوم للمستشفيات وشركات التأمين، وبناءً على توصية لجنة التأمين المتضمنة الاعلان عن دفتر الشروط، الذي تم نشره اصولاً في ثلاث صحفٍ محلية، الاّ انه وبكل اسفٍ لم تُقدم سوى شركة تأمين واحدة عرضها وقد تم فض العرض في جلسةٍ رسمية وبحضور لجنة التأمين،

حيث جاء عرض الشركة قاسياً في بعض بنوده على المحامين والنقابة، لا سيّما لجهة تحديد ثمن البوليصة على أساس سعر المنصة للدولار الأميركي في التأمين الإلزامي والإختياري، وزيادة قيمة البوليصة الإلزامية والإختيارية بنسبة 5%، الامر الذي أدى بالمجلس ولجنة التأمين الى الطلب من النقيب إجراء مفاوضات مع الشركة لتحسين بنود عقد التأمين مادياً ومعنوياً.

ثالثاً: لقد تمكن النقيب وبعد مفاوضاتٍ شاقة مع شركة ميدغلف للتأمين من الحصول على المكتسبات التالية:

أ- عدم ترتيب أي زيادة على ثمن بوليصة التأمين الإلزامية والإختيارية.

ب- تسديد ثمن بوليصة التأمين الإلزامي على النحو التالي:

- 60% بالليرة اللبنانية بسعر 3250 ل.ل.
- 40%بموجب شيك بالدولار الأميركي.

ت- تسديد ثمن بوليصة التأمين الإختياري على النحو التالي:

- 60% بالليرة اللبنانية بسعر 2500 ل.ل.
- 40% بموجب شيك بالدولار الأميركي.

ج- تثبيت الأسعار المذكورة بالرغم من أن الشركة كانت مصرّة على التسديد بالدولار الأميركي، وبسعر " المنصة " البالغ اليوم 3950 ل.ل.، والذي سرت مؤخراً شائعات عن التوجه الى رفعه، بعد أن وصل سعر الصرف في السوق الموازية الى 14000 ل.ل تقريباً.

رابعاً: إنّ تثبيت السعر يُمكّن النقابة من معرفة قيمة عقد التأمين بصورةٍ نهائية، كما يُمكن المحامي من دفع بوليصة التأمين الإختيارية بالأسعار المذكورة مهما بلغ سعر المنصة وسعر صرف الدولار الأميركي في السوق الموازية.

خامساً:

أ- لإعطاء مثال تطبيقي على تخفيف العبء عن المحامي بالنسبة للتأمين الإختياري:

- **المثال الأول:** لدى المحامي زوجة عمرها مابين (41 الى 50 عاماً)، وولدان لغاية عمر 18 سنة، فيكون الحساب على الشكل التالي: 2051 $ (الزوجة) + 1408 $ (ولدان) = 3459 $.

3459* 3950 (سعر المنصة حالياً) = 13.663.050 ل.ل. قيمة البوالص الثلاث.

في حين أنّ الإتفاق الذي حصل على سعر الصرف للدولار الأميركي بـ 2500 ل.ل، بمقدار 60% و 40% بموجب شيك

العرض الأول: سعر المنصة	الإتفاق النهائي
3.950 x $3.459 ل.ل.	2.500 X $3.459ل.ل. X 60% = 5.188.500 3.250 X $3.459ل.ل. X 40%= 4.496.700
= 13.663.050ل.ل.	= 9.685.200 ل.ل. أو يدفع فقط 5.188.500 ليرة بالاضافة إلى شك دولار 1.384$

وبذلك يكون الوفر: 13،663،050 – 9.685.200 = 3.977.850 ليرة

<u>المثال الثاني:</u> اما في حال كان لدى المحامي والد عمره مابين 70 و الـ 75 عاماً، مع زوجة وولدين، فإنّ تخفيف العبء عن المحامي يصل الى أكثر من عشرة ملايين ليرة لبنانية، مابين سعر المنصة للدولار، وماتمّ الإتفاق عليه على أساس سعر صرف الدولار بـ 2500 ل.ل بنسبة 60%، و 40% عبر شيك مصرفي بالدولار، ولعدم وجود أيّ زيادة على سعر البوليصة في هذا العام.

<u>ب- ولإعطاء مثالٍ عن تخفيف العبء عن النقابة بالنسبة للتأمين الإلزامي:</u>

سعر البوليصة: 1658 $ * 3950 ل.ل. = 6.549.100

في حين أن الإتفاق الذي حصل على أساس الصرف للدولار بنسبة 60% على الـ 3250 ل.ل. ، و40 % شيك بالدولار الأميركي يكون :

وعليه يكون تخفيف العبء عن صندوق التعاونية = 1،160،600 ليرة

العرض الأول: سعر المنصة	الإتفاق النهائي
1.658$ x 3.950 ل.ل.	1.658$ X 3250ل.ل. باعتبار أن السعر المقدر للشك 3.250 ليرة
= 6.549.100ل.ل.	= 5.388.500 ل.ل.

<u>سادساً:</u> إنّ عقد التأمين الجماعي الذي نظمته النقابة مع شركة التأمين، يُؤمن للزملاء المحامين وعائلاتهم منافع لا تؤمنها بوالص التأمين الإفرادية نذكر منها:

أ- ثمن البوليصة للمحامي ولأفراد عائلته أقل بكثير من ثمن البوالص الإفرادية.

ب- يحقّ للنقيب في حال تأخّر أو تخلّف شركة التأمين عن دفع تكاليف الإستشفاء، أن يدفع التكاليف من صندوق النقابة، وأن يحسمها من أقساط التأمين المتوجبة للشركة على النقابة.

ت- في حال حصول أيّ خلاف بين المضمون والشركة، يُحلّ عن طريق التحكيم المكلف من قبل هيئة تحكيمية مؤلفة من ممثل عن النقابة، وممثل عن الشركة، والنقيب كمُحكّم مرجح، وتُتخذ القرارات التحكيمية بالأكثرية.

سابعاً: أدخلت عدة تعديلات على عقد التأمين لمصلحة المضمونين أهمها :

أ- لا يتحمّل المضمون آية فروقات عن تكاليف استشفائه بسبب تدني قيمة النقد الوطني ومهما بلغت قيمة هذا التدني.

ثامناً: أدخلت مادة جديدة على عقد التأمين الحالي الساري المفعول 2021/2020، حيث نصّت على أن يشمل جائحة كوفيد 19 فحصاً وعلاجاً، في حين سائر النقابات لم تنصّ عقودها على ذلك، وقد اضطرت لإجراء عقود تأمين إضافية لتغطية الإصابة بالفيروس المذكور، الأمر الذي كبدها مبالغ إضافية.

وأنه وفي العقد الجدبد 2022/2021، قد تمّ توسعة هذه المادة لتشمل جميع النسخ والفيروسات المنحدرة والمتحورة عن فيروس الكورونا، كما يؤمن للمضمونين الاستشفاء من الفيروس المذكور .